



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي في سورية باستخدام التحليل العاملي

اسم الكاتب: د. عبدالهادي الرفاعي، نبال دخول

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4871>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/20 23:36 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي في سورية باستخدام التحليل العاملي

الدكتور عبد الهادي الرفاعي*

نبال دخول**

(تاريخ الإيداع 2016 / 5 / 3. قُبل للنشر في 2016 / 7 / 21)

□ ملخص □

هدفت هذه الدراسة لإيجاد أفضل المؤشرات الممثلة للعوامل الاقتصادية باستخدام أسلوب التحليل العاملي، كما تهدف إلى إيجاد النموذج الرياضي الذي يربط بين المركبات الأساسية الممثلة للعوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي في سورية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وكانت أهم النتائج: تم التوصل إلى ثلاثة مركبات أساسية باستخدام أسلوب التحليل العاملي تمثل العوامل الاقتصادية أفضل تمثيل وهي: المركب الأول الذي يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي)، والمركب الثاني الذي يضم (سعر الفائدة على الإقراض، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم)، والمركب الثالث الذي يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل)، كما تم التوصل إلى نموذج رياضي يربط بين المركبات الثلاث للعوامل الاقتصادية ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة في سورية خلال الفترة الممتدة بين (2000-2010).

الكلمات المفتاحية: العوامل الاقتصادية، الإنفاق الاستهلاكي، التحليل العاملي، المركبات الأساسية.

*أستاذ - قسم الإحصاء والبرمجة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.
**طالب دكتوراه - قسم الإحصاء والبرمجة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية .

Studing the economic factors affecting consumer spending in Syria using factor Analysis

Dr.AL-Rifai A.H. M*
Nebal Dakhoul**

(Received 3 / 5 / 2016. Accepted 21 / 7 / 2016)

□ ABSTRACT □

This study aimed at identifying the best indicators representing economic factors using Factor Analysis, as well as developing a mathematical model linking principal components which represent both the economic factors and consumer spending in Syria using Multi-linear regression analysis. A descriptive analytical approach is used in this study.

The study results from Factor Analysis show that there are three principal components which best represent the economic factors. The first component includes: the number of workforce working for free, the number of paid workforce, consumer price index, the average annual GDP per capita. The second component includes: interest rate, self-employed workforce. The third component includes the number of employers.

A mathematical model is developed to link the above three components of the economic factors and the total monthly household spending average in Syria during (2000-2010).

Keywords:The economic factors, consumer spending, Factor Analysis, Principal Component.

*Professor- Department of Statistical and Programming- Faculty of Economics - Tishreen University- Lattakia- Syria.

** postgraduate Student- Department of Statistical and Programming- Faculty of Economics - Tishreen University- Lattakia- Syria.

مقدمة:

تعد دراسة العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي باستخدام أسلوب التحليل العائلي من الدراسات المهمة، حيث يعد التحليل العائلي من أهم أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، وذلك لأنه يتميز بقدرته على إنقاص عدد المتغيرات الأصلية وترتيبها في عدد ضئيل من المتغيرات الفرضية، التي تمثل المتغيرات الأصلية أفضل تمثيل. والإنفاق الاستهلاكي بأنماطه المتعددة على (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، المواصلات، الاتصالات، الوقود والطاقة، اللباس)، يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية وهي (الدخل، مستوى الأسعار، توقعات الأسعار، الثروة، سعر الفائدة، الادخار، الحالة العملية، حالة المسكن).

انطلاقاً مما سبق سنقوم بتحليل العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والمركبات الأساسية الممثلة للعوامل الاقتصادية والمستخرجة من أسلوب التحليل العائلي بطريقة المركبات الأساسية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم معرفة ما هي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل معنوي أو غير معنوي على الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في سورية، حيث تشمل العوامل الاقتصادية (الدخل، مستوى الأسعار، توقعات الأسعار، الثروة، سعر الفائدة، الادخار، الحالة العملية، حالة المسكن)، لذلك سنحاول من خلال هذه البيانات معرفة أي من هذه العوامل الأشد تأثيراً على الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم بناء النموذج الذي يربط بين العوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي.

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث من أهمية العوامل الاقتصادية المتمثلة بـ (الدخل، مستوى الأسعار، توقعات الأسعار، الثروة، سعر الفائدة، الادخار، الحالة العملية، حالة المسكن)، وأهمية الإنفاق الاستهلاكي فهو الهدف والمحرك للنشاط الاقتصادي. وتعد دراسة العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي من الدراسات الاقتصادية الهامة. ويهدف البحث إلى الاستفادة من المركبات الأساسية الناتجة من تطبيق أسلوب التحليل العائلي بطريقة المركبات الأساسية على العوامل الاقتصادية في بناء النموذج الرياضي الأمثل الذي يمثل العلاقة بين المركبات الأساسية الممثلة للعوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي للأسرة في سورية باستخدام أسلوب التحليل العائلي .

فرضيات البحث:

- 1 - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي للأسرة في سورية.
- 2 - لا يمكن تمثيل العوامل الاقتصادية (الدخل، مستوى الأسعار، توقعات الأسعار، الثروة، سعر الفائدة، الادخار، الحالة العملية، حالة المسكن) في عدد أقل من المتغيرات الفرضية (المركبات الأساسية).
- 3 - لا يمكن التوصل إلى نموذج رياضي يمثل العلاقة بين المركبات الأساسية الممثلة للعوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي للأسرة في سورية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أهم أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات (التحليل العاملي بطريقة المركبات الأساسية)، كما تم تحليل المعطيات بمساعدة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) واختصاره spss 18 بناءً على ما يوفره من تقنيات متقدمة تخدم غرض البحث.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

الحدود المكانية : سورية.

الحدود الزمانية: (2000 - 2010).

مجتمع البحث

الأسر السورية.

الدراسات السابقة:

1) دراسة (علي، 2005) بعنوان: دراسة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات: هدفت الدراسة إلى التعرف على سلوك المستهلك وإنفاقه الاستهلاكي والعوامل المؤثرة به، وإبراز النمط الاستهلاكي الخاص بالمستهلك في كل من الريف والمدينة، من خلال دراسة مسح نفقات الأسرة الجزائرية لعام 2000، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:

- وجود علاقة قوية بين الدخل والنمط الاستهلاكي من حيث الكم والكيف.
- ارتفاع القدرة الشرائية لجميع فئات المجتمع بعد انتشار عمليات البيع والشراء بالتقسيط، مما ساهم في إنعاش حركة تبادل السلع والخدمات وبالتالي الاستهلاك.

- أدت سياسات الانفتاح إلى زيادة درجة عدم المساواة بين أفراد المجتمع مما انعكس على أنماط الاستهلاك.

- يتأثر الإنفاق الاستهلاكي بمكان الإقامة، حيث اختلف نمط استهلاك الحضر عن نمط استهلاك الريف.

2) دراسة (أبو عيدة، 2013) بعنوان: تحليل العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي

القطاعات الفلسطينية وفقاً لنظريات الاستهلاك الحديثة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على نمط الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقاً لنظريات الاستهلاك الحديثة، وتحديد مدى قدرة العوامل الاقتصادية والاجتماعية في رسم أنماط الإنفاق الاستهلاكي. وكانت أهم نتائج الدراسة:

أن الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني يتأثر بمجموعة من العوامل، وهذه العوامل هي على الترتيب: (مستوى التغير في دخل الأسرة، الأحوال الاجتماعية، سلوك التقليد والمحاكاة والذوق، مستوى الادخار وما يترتب عليه من فوائد، الضرائب، مستوى أسعار السلع والخدمات، التقلبات الاقتصادية والثروة)، وأما على صعيد السمات الشخصية فكان الوضع المهني ونوع المهنة من أكثر السمات الشخصية التي أثرت على إجابات العينة.

(3) دراسة (Parker, 2013) بعنوان:

Consumer Spending and the Economic Stimulus Payments of 2008

(الإنفاق الاستهلاكي ومدفوعات الحوافز الاقتصادية)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الحوافز الاقتصادية على الإنفاق الاستهلاكي في أمريكا، وذلك باستخدام أسئلة خاصة تضاف إلى مسح نفقات المستهلك والاختلاف الناتج عن التوقيت العشوائي لصرف المدفوعات.

وكانت أهم نتائج الدراسة أنه أنفقت الأسر بالمتوسط حوالي 12-30% من مدفوعات الحوافز على السلع غير المعمرة خلال فترة الثلاثة أشهر التي تم فيها استلام المدفوعات.

(4) دراسة (أطوز، 2014) بعنوان: أثر تغير أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة على التنمية (دراسة تطبيقية

في محافظة اللاذقية):

هدفت الدراسة إلى التعريف بأنماط الإنفاق الاستهلاكي السائد في المجتمع السوري بشكل عام وفي محافظة اللاذقية بشكل خاص. وقامت الباحثة بعرض وتحليل نتائج مسوحات دخل وإنفاق الأسرة الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام 2004، 2007، 2009، وتأثير هذه النتائج على أهم المؤشرات التنموية، ومن ثم طبقت الدراسة على عينة من الأسر مأخوذة من بيانات المسح العام لعام 2009 عن محافظة اللاذقية بحجم 147 أسرة تتمتع بخصائص اجتماعية واقتصادية مختلفة، وذلك لاختبار مدى التغيرات الحاصلة في أنماط إنفاق الأسرة على معيشة الأسرة كنتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية للأسرة وانعكاسها على التنمية من خلال مجموعة من النماذج الرياضية.

وكانت أهم نتائج الدراسة:

وجود أثر معنوي لإنفاق الأسرة الغذائي وغير الغذائي على كل من حجم القروض الاستهلاكية، وكمية النفقات المنزلية، ومعدل الطلاق، وعدم وجود أثر معنوي لإنفاق الأسرة الغذائي وغير الغذائي على معدل الولادات.

الدراسة المرجعية:

1 مفهوم الإنفاق الاستهلاكي

يعرف الإنفاق الاستهلاكي بأنه "عملية إشباع الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية من خلال الدخل المتوفر، وإن التغير في الإنفاق الاستهلاكي ينسب دائماً إلى التغير في الدخل"، فمثلاً في الدول المتطورة الزيادة في الدخل لا توجه للإنفاق الاستهلاكي كاملة، بل هناك ميلاً للإدخار، وبالتالي للاستثمار. أما في الدول النامية فإن أغلب الزيادة في الدخل توجه إلى الإنفاق الاستهلاكي المباشر وغير المباشر، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار مقارنة مع الدخل في الدول النامية، بينما في الدول المتطورة تكون الأسعار مقبولة مقارنة مع الدخل وبالتالي يكون هناك ميلاً للإدخار [1] فعندما يزداد الدخل الاسمي (النقدي) وتتدهور قيمة النقود يكون هناك زيادة في النفقات العامة، وتكون هذه الزيادة ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق، بمعنى آخر إن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات المشتراة، وبعد هذا التدهور في قيمة النقود هو السبب الرئيس في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث. [2]، ويبين لنا الجدول التالي متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة السورية خلال الفترة (2000-2010).

الجدول رقم (1) متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري الكلي للأسرة في سورية (ل.س) *

العام	متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري الكلي للأسرة بالأسعار الجارية
2000	16353
2001	19989
2002	20095
2003	21082
2004	23161
2005	29548
2006	32498
2007	32217
2008	34296
2009	40196
2010	42444

المصدر: مسوحات دخل ونفقات الأسرة للأعوام (2004، 2007، 2009)، المجموعات الإحصائية (2001-2011)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.

يتبين لنا من الجدول بأن متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري الكلي للأسرة يزداد خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2010 لعل أحد الأسباب في ذلك يعود إلى زيادة الرواتب خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

(2) العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي للأسرة يمكن إيجازها فيما يلي:

1 الدخل

يعد الدخل من أهم العوامل المؤثرة والمحددة للإنفاق الاستهلاكي، فهو يحدد الشكل العام لحياة الأسرة، والكيفية التي تتخذ على أساسها القرارات الاستهلاكية، فالإنفاق الاستهلاكي لا يتحقق بمجرد توافر الرغبة أو الحاجة لسلعة معينة، وإنما لا بد من توافر الدخل اللازم لإشباع هذه الرغبة والحاجة، حيث أن كل فرد في المجتمع له دخله الخاص الذي يشبع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية، ويطلق على هذا الدخل اسم الدخل الفردي، ومن مجموع دخول الأفراد يتكون الدخل القومي. [3]

حيث يزداد الإنفاق الاستهلاكي مع كل زيادة في الدخل، وينقص مع كل نقصان فيه، ولهذه العلاقة أهمية في تفسير التغيرات الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي التي تصاحب تغيرات الدخل.

ويمكن التعبير عن دخل الفرد من خلال متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي كما هو موضح بالجدول رقم (2).

* سيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي.

الجدول رقم (2) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سنوياً في سورية (ل.س) *

العام	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (بالأسعار الجارية)**
2000	53092
2001	55985
2002	57008
2003	58379
2004	65922
2005	76175
2006	86623
2007	100153
2008	119765
2009	120423
2010	128791

المصدر: المجموعات الإحصائية (2001، 2011)، المكتب المركزي للإحصاء، سورية.

2- مستوى الأسعار

يعد مستوى الأسعار من العوامل المهمة في التأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي، وإذا أخذنا الأمر ببساطة، وبصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لإنفاقه الاستهلاكي. هذا من الناحية المنطقية، ولكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك أيضاً، فلوارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخل النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الإنفاق الاستهلاكي، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة، وارتفعت الدخل بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقية لن تتغير، وبالتالي يبقى الإنفاق الاستهلاكي كما هو ولا يتغير. ونشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من إنفاقهم الاستهلاكي تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع. [4]

والجدول التالي يبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (2000-2010)، مع العلم أنه من الأفضل وضع بيانات عن متوسط الإنفاق على السلع الأساسية ولكن هذه البيانات غير متوفرة بشكل سنوي لذلك تم أخذ الرقم القياسي بدلاً منها :

* سيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي.
** الأرقام بالأسعار الجارية هي فقط المتوفرة في المجموعات الإحصائية.

الجدول رقم (3): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة (2000، 2010)*

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك**
2000	100%
2001	103%
2002	104%
2003	109%
2004	114%
2005	123% / 100%
2006	110%
2007	115%
2008	132%
2009	136%
2010	142%

المصدر: المجموعات الإحصائية (2001 - 2011)، المكتب المركزي للإحصاء، سورية والنشرات الربعية الإحصائية لمصرف سورية المركزي

3- توقعات الأسعار

تعد التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك. فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل، فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك الحالي. هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد ارتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحالي والعكس بالعكس.

4- سعر الفائدة

يعد سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي، فمن خلاله يمكن تنفيذ أدوات السياسة النقدية بغية الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المحددة من قبل السياسة الاقتصادية لأي دولة، حيث أن المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان، فمن وجهة نظر المقرض يعتبر سعر الفائدة عائداً للأموال المستثمرة، ومن وجهة نظر المقترض هو كلفة اقتراض الأموال. وكلما زاد سعر الفائدة زاد الادخار وقل الاقتراض. [5]

وفيما يلي نعرض سعر الفائدة على الإقراض، وسعر الفائدة على الودائع من خلال الجدول رقم (4):

* سيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي.
** الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأول خمس سنوات كان عام 2000 كسنة أساس بينما للخمس سنوات الباقية استخدم عام 2005 كسنة أساس.

الجدول رقم (4): سعر الفائدة على الإقراض وعلى الودائع في سورية خلال الفترة (2000-2010)*

العام	سعر الفائدة على الإقراض %	سعر الفائدة على الودائع % (الآجلة والتوفير والحسابات الجارية) مأخوذة بالمتوسط
2000	9	4
2001	9	4
2002	9	4
2003	7.5	7
2004	7.5	6
2005	8	9
2006	8	9
2007	10.2	8.4
2008	10.2	8.1
2009	10	6.3
2010	9.9	6.2

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي.

5- الإيداع

يعرف الإيداع بأنه "ظاهرة اقتصادية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهوفائض الدخل عن الإنفاق الاستهلاكي

أي أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يذهب للإنفاق الاستهلاكي". [6]

ويقسم الدخل ما بين الإنفاق لاستهلاكي والإيداع، فالعائلات تلجأ أحياناً لتوفير جزء من دخلها في البنوك

للحصول على فوائد ومزايا أخرى مقدمة مثل السكن، وتكمن أهمية الإيداع في كونه ضروري لتمويل الاستثمارات سواء

للأفراد أو المؤسسات. [7]

وفيما يلي نعرض متوسط نصيب الفرد السنوي من الإيداع من خلال الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5) يمثل متوسط نصيب الفرد السنوي من الإيداع خلال الفترة (2000-2010) (ل.س)*

العام	متوسط نصيب الفرد من الإيداع
2000	5800
2001	6600
2002	7557
2003	8600
2004	9678

* سيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي.
* سيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي.

10503	2005
16227	2006
25016	2007
34965	2008
30465	2009
29972	2010

المصدر: المجموعة الإحصائية (2008، 2001)، المكتب المركزي للإحصاء، سورية.

6- الحالة العملية

ويقصد بها حالة الفرد من ناحية تأديته لأي نوع من أنواع العمل. ويمكن تصنيف الحالة العملية للفرد حسب التصنيف المتعارف عليه إلى (صاحب عمل، يعمل لحسابه، يعمل بأجر، يعمل لدى الغير بدون أجر، متعطل، طالب، متفرغة لأعمال المنزل، مكتفي اقتصادياً، لا يعمل بسبب العجز، لا يعمل لعدم الرغبة، خارج حدود سن العمل). [8]. وبالتالي يختلف حجم الإنفاق الاستهلاكي تبعاً للحالة العملية للفرد، ولكن المجموعات الإحصائية لم توفر بيانات عن الحالات السابقة كاملة، بل وفرت بيانات عن الحالات التالية فقط: (صاحب عمل، يعمل لحسابه، يعمل بأجر، يعمل لدى الغير بدون أجر). وفيما يلي الجدول رقم (6) الذي يبين عدد أفراد قوة العمل من (15 سنة فأكثر) في سورية حسب الحالة العملية المتوفرة في المجموعات الإحصائية.

الجدول رقم (6) يمثل عدد السكان في سن العمل حسب الحالة العملية في سورية*

الحالة العملية				العام
عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل	عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم	عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر	عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر (لا يشمل ربات البيوت)	
232000	1005000	2480000	751000	2000
394000	1228000	2329000	779000	2001
402647	1332848	2300118	778121	2002
358279	1147297	2449034	513963	2003
322520	962747	2888240	576446	2004
398869	1210659	2657431	426535	2005
359952	1270649	2688171	441176	2006
420220	1429014	2658108	438046	2007
355497	1218200	2963953	310248	2008
199427	1497823	3090513	211461	2009
213094	1455449	3193757	192156	2010

المصدر: المجموعات الإحصائية (2001- 2011) المكتب المركزي للإحصاء، سورية.

* سيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي.

8- حالة المسكن

يعد المسكن الهدف والغاية الأساسية لأي أسرة، حيث يساهم في استقرار حياة الأسرة. وتأمين المسكن يرتبط بعدة عوامل أساسية أهمها الوضع الاقتصادي للأسرة، وقدرتها على تأمين تكلفة شراء المنزل، وكذلك تتحكم العادات والتقاليد الاجتماعية بنوعية المسكن، وهناك بعض العوامل مثل ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وارتفاع أسعار العقارات، وتكلفة تأمين المسكن الذي يفوق دخل الفرد أدت إلى تفاقم مشكلة السكن. وبالتالي فإن الإنفاق الاستهلاكي للأسرة التي تمتلك مسكن يختلف عن إنفاق الأسرة التي تستأجر مسكنها. [9]

وتشمل حالة المسكن (ملك، إيجار، حيازة، مقابل عمل، حالات أخرى)، ولكن لا يتوفر بيانات سوى عن حالتي (الملك والإيجار).

وفيما يلي التوزيع النسبي للمساكن (ملك، إيجار) في سورية المبين في الجدول (7)

الجدول رقم (7): التوزيع النسبي للمساكن (ملك، إيجار) في سورية *

العام	حالة المسكن	
	ملك %	إيجار %
2000	85.1	14.9
2001	92.3	7.7
2002	89.4	10.6
2003	88.2	11.8
2004	86.7	13.3
2005	84.4	15.6
2006	85	15
2007	87.3	12.7
2008	86.8	13.2
2009	85.8	14.2
2010	88.5	11.5

المصدر: المؤشرات المتعلقة بالمساكن، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.

النتائج والمناقشة:

1) تحديد مؤشرات العوامل الاقتصادية باستخدام التحليل العاملي

إن أسلوب التحليل العاملي بطريقة المركبات الأساسية يتضمن أسلوب رياضي لتحويل عدد كبير من المتغيرات المرتبطة (المتغيرات المستقلة) إلى عدد أصغر من المتغيرات غير المرتبطة (العوامل الناتجة) تدعى المركبات الأساسية. [10]

* سيتم تحليل بيانات الجدول لاحقاً في الجزء العملي

ويتمتع أسلوب التحليل العاملي بمميزات كثيرة من أهمها:

- 1 -تطبيق التحليل العاملي مباشرة على المشاهدات الحقيقية للظاهرة المدروسة.
- 2 -يساعد تطبيق التحليل العاملي في الدراسات الاقتصادية وغيرها في الحصول على معلومات عن عدد العوامل وطبيعة ارتباطها.

3 -يفسر التحليل العاملي العلاقة القائمة بين المتغيرات.[11]

إن التحليل العاملي يساعد على فهم تركيب مصفوفة الارتباط أو التباين المشترك من خلال عدد قليل من المركبات[12].

وسيمت في هذا البحث استخدام أسلوب التحليل العاملي، وذلك لتخفيض عدد المتغيرات التي تمثل العوامل الاقتصادية، والحصول على العوامل التي تمثل العوامل الاقتصادية أفضل تمثيل. وبقالخطوات التالية:

- 1 إبعاد مصفوفة الارتباط أو مصفوفة التباينات المشتركة بين جميع المتغيرات التي تدخل في التحليل.
- 2 استخراج العوامل (المركبات الأساسية).
- 3 تدوير محاور المركبات الأساسية.

4 تفسير النتائج.[13]

بعد الاستعراض النظري لأسلوب التحليل العاملي سيتم تطبيق هذا الأسلوب على عدد من المؤشرات التي تمثل العوامل الاقتصادية في سورية.

وهي العوامل التالية:

(متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سعر الفائدة على الإقراض، سعر الفائدة على الودائع، متوسط نصيب الفرد السنوي من الادخار، عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر).

وبإدخال بيانات الجداول رقم (1، 2، 3، 4، 5، 6) إلى برنامج 18 for windowssps، وتحويل جميع المتغيرات إلى متغيرات معيارية بسبب اختلاف وحدات القياس، وإيجاد العلاقة بين المتغير التابع (متوسط الإنفاق الكلي الشهري للأسرة) والمتغيرات المستقلة التي تمثل العوامل الاقتصادية التسعة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار نحصل على الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) ملخص نموذج الانحدار

النموذج	معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	مستوى الدلالة
1	0.999	0.998	0.000

المصدر: من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول (1،2،3،4،5،6) باستخدام برنامج spss

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين متوسط الإنفاق الكلي الشهري للأسرة والعوامل الاقتصادية التسعة يساوي (0.999) هذا يعني أن العلاقة بينهما قوية جداً وطردية، ومستوى الدلالة يساوي (0.000) أصغر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية، وهذا ينفي الفرضية الأولى من فرضيات بحثنا والتي تنص على أنه لا يوجد

علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي للأسرة في سورية، والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي للأسرة في سورية. وتطبيق أسلوب التحليل العاملي بطريقة المركبات الأساسية على العوامل الاقتصادية التسعة نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم(9) يمثل الجذور الكامنة للمركبات الأساسية الأولية ونسبة ما يفسره كل مركب من التباين الكلي للمتغيرات الأصلية (العوامل الاقتصادية)

المركبات الأولية	الجذور الكامنة للمركبات الأساسية		
	نسبة التباين المفسر التصاعدي %	نسبة التباين المفسر %	القيمة λ^*
E1	64.370	64.370	5.793
E2	79.990	15.620	1.406
E3	92.972	12.982	1.168
E4	96.989	4.017	0.362
E5	98.891	1.902	0.171
E6	99.540	0.649	0.058
E7	99.911	0.371	0.033
E8	99.977	0.066	0.006
E9	100	0.023	0.002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1,2,3,4,5,6) باستخدام برنامج spss

ولتحديد المركبات الأساسية الهامة التي نريد الإبقاء عليها، وإهمال باقي المركبات الأخرى نلجأ إلى: معيار Kaiser: يتم بموجب هذا المعيار الاحتفاظ بالمركبات التي جذورها الكامنة أكبر من الواحد الصحيح، ومن خلال الاستعانة بالجدول السابق الذي يحوي الجذور الكامنة (λ_j)، نجد أن الجذور الكامنة للمركبات التي هي أكبر من الواحد تخص المركبات الأساسية الثلاثة الأولى وهي كما يلي:

$$\lambda_1 = 5.793, \lambda_2 = 1.406, \lambda_3 = 1.168$$

وتكون قيمة تشبعات المركبات الثلاثة المستخرجة باستخدام معيار Kaiser موضحة بالجدول رقم (10).

جدول رقم(10) يمثل مصفوفة تشبعات (aji) المركبات الأساسية المستخرجة باستخدام معيار kaiser

المتغيرات	المركبات الأساسية		
	E1	E2	E3
متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي x1	0.993	0.023	0.062
الرقم القياسي لأسعار المستهلك x2	0.944	0.013	-0.161

* الجذر الكامن للمركب (λ_j) يعبر عن حجم التباين في المركب الذي حسب على كافة المتغيرات.

$$\lambda_1 = \sum_{i=1}^9 a_{1i}^2 = (0.993^2) + (0.944^2) + \dots + (-0.944^2) = 5.793$$

سعر الفائدة على الإقراض X3	0.652	-0.407	0.558
سعر الفائدة على الودائع X4	0.458	0.859	-0.071
متوسط نصيب الفرد السنوي من الادخار X5	0.958	0.017	0.141
عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل X6	-0.462	0.666	0.523
عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم X7	0.676	-0.063	0.583
عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر X8	0.895	-0.045	-0.393
عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر X9	-0.944	-0.225	0.188

المصدر: من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1) باستخدام برنامج spss 18

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (10):

- إن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالمركب الأول هو متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي بتشبع (درجة ارتباط) قدره (0.993)، يليه متغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الادخار بتشبع قدره (0.958)، يليه متغيري الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر بتشبع قدره (0.944)، أي العلاقة قوية جداً بين المركب الأول والمتغيرات الأربعة السابقة، يليه عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر بتشبع قدره (0.895) أي بعلاقة قوية.

- إن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالمركب الثاني هو سعر الفائدة على الودائع بتشبع قدره (0.859) أي العلاقة قوية بينهما.

- إن جميع المتغيرات ضعيفة الارتباط بالمركب الثالث.

بما أن معظم المتغيرات ذات تشبعات عالية على المركب الأول وتشبعات أقل على بقية المركبات المستخرجة، لا بد لنا من القيام بعملية تدوير المحاور لنتمكن من تحديد المركبات الأساسية بشكل أدق، وبالتالي سنقوم بتطبيق طريقة (varimax) في التدوير المتعامد التي تتميز بأنها تحافظ على خاصية الاستقلال بين المركبات وهذا يعني هندسياً بقاء المحاور متعامدة أثناء التدوير [14]، وباستخدام برنامج spss 18، على المتغيرات الممثلة للعوامل الاقتصادية حصلنا على مصفوفة التشبعات بعد التدوير والواردة بياناتها في الجدول (11).

جدول رقم (11) مصفوفة تشبعات مركبات العوامل الاقتصادية بعد إجراء التدوير المتعامد

المتغيرات	المركبات الأساسية		
	E1	E2	E3
متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي x1	0.810	0.574	-0.066
الرقم القياسي لأسعار المستهلك x2	0.867	0.374	-0.163
سعر الفائدة على الإقراض X3	0.168	0.912	-0.205
سعر الفائدة على الودائع X4	0.686	-0.071	0.691
متوسط نصيب الفرد السنوي من الادخار X5	0.746	0.619	-0.034

عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل X6	-0.411	-0.036	0.872
عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم X7	0.285	0.841	0.112
عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر X8	0.911	0.183	-0.307
عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر X9	-0.945	-0.289	-0.016

المصدر: من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1) باستخدام برنامج spss18

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (11):

أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالمركب الأساسي الأول هو عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر بتشبع قدره (-0.945) وعلاقة عكسية وقوية جداً، يليه عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجريتشبع قدره (0.911) وعلاقة قوية جداً، يليه الرقم القياسي لأسعار المستهلك بتشبع قدره (0.867) وعلاقة قوية، يليه متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي بتشبع قدره (0.810) وعلاقة قوية، يليه متغير متوسط نصيب الفرد السنوي من الادخار بتشبع قدره (0.746) بعلاقة مقبولة. وبالتالي المركب الأساسي الأول يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر ، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي). وذلك باعتبار أن هذه المتغيرات تكون أشد ارتباطاً بالمركب الأول، بينما بقية المتغيرات أقل ارتباطاً بالمركب الأول.

أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالمركب الأساسي الثاني هو سعر الفائدة على الإقراض بتشبع قدره (0.912) بعلاقة قوية جداً، يليه عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم بتشبع (0.841) بعلاقة قوية، وبالتالي يمكننا افتراض أن المركب الأساسي الثاني يضم (سعر الفائدة على الإقراض، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم)، أما بقية المتغيرات فهي ضعيفة الارتباط بالمركب الثاني.

أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالمركب الأساسي الثالث هو عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل بتشبع قدره (0.872). وبالتالي يمكننا افتراض أن المركب الأساسي الثالث يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل)، أما بقية المتغيرات فهي ضعيفة الارتباط بالمركب الثالث.

وبالتالي توصلنا إلى ثلاثة مركبات أساسية من خلال تسعة متغيرات ممثلة للعوامل الاقتصادية، وهذا ينفي الفرضية الثانية من فرضيات بحثنا التي تنص على أنه لا يمكن تمثيل العوامل الاقتصادية (الدخل، مستوى الأسعار، توقعات الأسعار، الثروة، سعر الفائدة، الادخار، الحالة العملية، حالة المسكن) في عدد أقل من المتغيرات الفرضية (المركبات الأساسية).

(2) أثر العوامل الاقتصادية (المركبات الأساسية المستخرجة) في الإنفاق الاستهلاكي للأسرة في سورية.

بعد التوصل إلى المركبات الأساسية الثلاث الممثلة للعوامل الاقتصادية في سورية والواردة بياناتها في الجدول

التالي رقم (12).

الجدول رقم (12) قيم المركبات الأساسية للعوامل الاقتصادية بعد تدوير المحاور بطريقة varimax.

المركب الأول	المركب الثاني	المركب الثالث
C1	C2	C3
-1.01364	-0.64985	-1.59042
-1.53793	0.41032	-0.05728

-1.63378	0.74753	0.12234
-0.14063	-1.06658	0.46646
0.34119	-1.72684	-0.54689
0.52426	-0.82650	1.17807
0.44929	-0.59400	0.99852
-0.11726	1.32296	1.33736
0.93584	0.63790	0.37977
0.97038	0.95986	-1.12570
1.22228	0.78520	-1.16224

المصدر: من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول (1، 2، 3، 4، 5، 6) باستخدام برنامج spss 18

والحصول على متوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة الواردة بياناته في الجدول رقم (1) وإدخالها في برنامج spss، والتأكد من أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، قمنا بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة (Enter: طريقة الإدخال العادية) على المركبات الثلاث المستخرجة (العوامل الاقتصادية) بعد التدوير كمتغيرات مستقلة، ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة كمتغير تابع، وكان النموذج الذي توصلنا إليه هو النموذج التالي:

$$(1) \quad y = 0.000552 + 0.884C_1 + 0.488C_2 + 0.014C_3$$

وبالتالي توصلنا إلى نموذج رياضي يمثل العلاقة بين المركبات الأساسية الثلاث ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة، وهذا ينفي الفرضية الثالثة من فرضيات بحثنا التي تنص على أنه لا يمكن التوصل إلى نموذج رياضي يمثل تلك العلاقة ونقبل الفرضية البديلة لها، ونفسر هذا النموذج بوجود علاقة طردية بين المركب الأول (عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي) ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة، وكذلك العلاقة طردية بين المركب الأساسي الثاني (سعر الفائدة على الإقراض، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم) ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة، وتوجد علاقة طردية بين المركب الأساسي الثالث الذي يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل) ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة. وسنفسر ذلك من خلال الجدول التالي رقم (13).

جدول (13) المعاملات

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	Beta	قيمة اختبار ستيودنت
1 الثابت	0.000552	0.080		0.000
C1	0.844	0.083	0.844	10.123
C2	0.488	0.083	0.488	5.848
C3	0.014	0.083	0.014	0.173

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

تبين لنا من الجدول رقم (13) أن:

معامل المركب الأول (C1) معنوي لأن مستوى دلالاته الإحصائية (0.000) أصغر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية (0.05)، أي أن المركب الأول الذي يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي) له تأثير معنوي على متوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة، وهذا منطقي لأنه كلما ارتفع الدخل وارتفعت الأسعار يزداد ميل الأسرة للإنفاق الاستهلاكي.

معامل المركب الثاني (C2) معنوي لأن مستوى دلالاته الإحصائية (0.001) أصغر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية (0.05). أي أن المركب الثاني الذي يضم (سعر الفائدة على الإقراض، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم) له تأثير معنوي على متوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة، وهذا بديهي لأنه كلما ازداد سعر الفائدة على القروض ستدفع الأسرة فائدة أعلى وبالتالي سيزداد إنفاقها.

معامل المركب الثالث (C3) غير معنوي لأن مستوى دلالاته الإحصائية (0.868) أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية (0.05). أي أن المركب الثالث الذي يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل) له تأثير غير معنوي على متوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة. ومن الجدول التالي الذي يمثل تحليل تباين الانحدار:

جدول (14) يمثل تحليل تباين الانحدار

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار فيشر	معنوية الاختبار
الانحدار	9.513	3	3.171	45.570	0.000
البواقي	0.487	7	0.070		
الكلي	10	10			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

تبين من الجدول أن هذا النموذج دال إحصائياً، وذلك لأن مستوى دلالة الاختبار الإحصائي فيشر وتساوي (0.000) أصغر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية ($\alpha=0.05$).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

كانت أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- 1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة في سورية.
- 2- تم التوصل إلى ثلاثة مركبات أساسية باستخدام أسلوب التحليل العاملي تمثل العوامل الاقتصادية أفضل تمثيل وهي: المركب الأول: الذي يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي)، المركب الثاني: الذي يضم (سعر الفائدة على الإقراض، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم)، المركب الثالث: الذي يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل)

3 تم التوصل إلى نموذج رياضي يربط بين المركبات الثلاث للعوامل الاقتصادية ومتوسط الإنفاق الشهري

الكلي للأسرة في سورية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، ونفس هذا النموذج بوجود علاقة طردية معنوية بين المركب الأول الذي يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي) ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة لأنه كلما ارتفع الدخل وارتفعت الأسعار يزداد ميل الأسرة للإنفاق الاستهلاكي، وكذلك العلاقة طردية ومعنوية بين المركب الأساسي الثاني الذي يضم (سعر الفائدة على الإقراض، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم) ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة لأنه كلما ازداد سعر الفائدة على القروض ستدفع الأسرة فائدة أعلى وبالتالي سيزداد إنفاقها، وتوجد علاقة طردية غير معنوية بين المركب الأساسي الثالث الذي يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل) ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة.

التوصيات

بناء على ما تقدم نعرض التوصيات التالية:

- 1- العمل على ضبط الأسعار ورفع مستوى الدخل وتخفيض سعر الفائدة على الإقراض، لما لذلك من تأثير معنوي في متوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة في سورية.
- 2 - الاستفادة من أسلوب التحليل العاملي بطريقة المركبات الأساسية (في التطبيق العملي) لتحديد أهم المؤشرات التي تمثل العوامل الاقتصادية أفضل تمثيل.
- 3- الاستفادة من تقنيات الحاسوب في بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة بين مركبات العوامل الاقتصادية ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة في سورية.

المراجع:

- [1] نامق، فيصل ناجي، أسلوب التحليل العنقودي لتصنيف الإنفاق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والعشرون، العراق، بغداد، 2010، ص 331-352.
- [2] المزروعى، علي سيف علي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990 - 2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، جامعة دمشق، سورية، 2012، من ص 611-650.
- [3] خواجه، خال زهدي، أساليب تحليل بيانات دخل ونفقات الأسرة، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2000، العراق، ص 6.
- [4] أبو عيدة، عمر محمود، تحليل العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقاً لنظريات الاستهلاك الحديثة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد الأول، المجلد الخامس والعشرون. فلسطين، القدس، 2013، ص 42.
- [5] محمد، علي محمود، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجاري دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش م م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 30، سورية، دمشق، 2014، ص 539.
- [6] انفتاح النافذة الديمغرافية تحديات وفرص، التقرير الوطني الثاني، الهيئة السورية لشؤون الأسرة. دمشق، سورية، 2011، ص 88.

[7]www. Onefed.edu.dz

[8] المكتب المركزي للإحصاء، القوة البشرية وقوة العمل، المجموعات الإحصائية (2001-2011) سورية، دمشق.

[9] دفرأوي، محمد وآخرون، خصائص دخل الأسرة وعلاقتها بخصائص مسكنها ، المكتب المركزي للإحصاء،

مسح دخل ونفقات الأسرة، نتائج التعداد العام للسكان، دمشق، سورية، 2005، ص 23.

[10] GEOFFRY; K et al ; The influence factor analysis of comprehensive energy consumption in manufacturing enterprises; Procedia Computer; 17; 2013; p754

[11] النعيمي، قاسم، التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد في دراسة بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية في

الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 17. دمشق، سورية، 2001، ص202.

[12] زغلول، بشير سعد، دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية،

بغداد، العراق، 2003، ص 170.

[13] PISON;G; et al; Robust Factor Analysis; journal of Multivariate Analysis; 84; 2003; p146

[14] عكاشة، محمود خالد، استخدام نظام spss في تحليل البيانات الإحصائية ، الطبعة الأولى، جامعة

الأزهر، غزة، فلسطين، 2002، ص637.